



الجمعية العمومية - الدورة السابعة والثلاثون

اللجنة التنفيذية

البند ١١ من جدول الأعمال: الأنشطة والسياسات المتعلقة بالتعاون الفني خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩

الأنشطة والسياسات المتعلقة بالتعاون الفني خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩

(ورقة مقدمة من مجلس الإيكاو)

الموجز التنفيذي

يقدم هذا التقرير في جزئه الأول معلومات مستحدثة عن السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتعاون الفني، بما في ذلك أهمية اتباع نهج أكثر توازناً لبرنامج التعاون الفني ينبغي أن يعالج على النحو الأفضل سيادة الدول لتحديد أولوياتها الإنمائية ومسؤولية الإيكاو لتعزيز أهدافها الاستراتيجية. ويقدم معلومات عن إعادة هيكلة إدارة التعاون الفني التي جرت في أوائل عام ٢٠١٠ بغرض زيادة كفاءتها وفعاليتها، والمساعدة على تحسين مستوى الحالة المالية لصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية. ويقدم التقرير في جزئه الثاني تحليلاً لنتائج الأداء في فترة الثلاث سنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٩ من المنظور المالي والمنظور التشغيلي غير القابل للقياس كمياً، وهو ما يمكن إجراء مقارنة مع فترة الثلاث سنوات السابقة. ويبرز إنجاز البرنامج حسب الإقليم الجغرافي، والمكون والهدف الاستراتيجي، ويتيح معلومات عن مصادر التمويل واتجاهات تكاليف الدعم. ويقدم أيضاً ملخصات عن أهم الإنجازات حسب مكون المشروع، وكذلك أهم الإنجازات حسب مجال المساعدة. ويعرض التقرير في جزئه الثالث نتائج صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وتقديرات الإيرادات والنفقات لعام ٢٠١٠ مع معلومات استكمالية عن توزيع التكاليف بين صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية وميزانية البرنامج العادي في فترة الإبلاغ.

الإجراء: تدعى الجمعية العمومية إلى القيام بما يلي:

- أ) تذكير الدول المتعاقدة، عند النظر في تطوير الطيران المدني، بما في ذلك الهياكل الأساسية، من خلال برنامج التعاون الفني، بأن تنظر في القيمة المتمثلة في استعمال برنامج الإيكاو للتعاون الفني لتحديد وصياغة وتحليل وتنفيذ وتقييم مشاريعها في مجال الطيران المدني؛
- ب)حث الدول المتعاقدة، عند تنفيذ مشاريع تطوير الطيران المدني من خلال الإيكاو، على إيلاء الاهتمام الواجب لنتائج وتوصيات البرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة والبرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران بغية معالجة أوجه القصور المحددة وحل شواغل السلامة الكبيرة في الإطار الزمني المطلوب؛
- ج) تكليف الأمين العام بما يلي:
 - ١) إنكاء توعية الدول، وهيئات القطاع الخاص والجهات المانحة بمزايا اللجوء إلى الإيكاو لتنفيذ المشروعات في مجال الطيران المدني؛
 - ٢) إبلاغ جميع الدول بتفاصيل إعادة هيكلة خدمات التعاون الفني التي تقدمها الإيكاو، لا سيما، أي انعكاسات على الدول فيما يخص إجراءات التنسيق مع المنظمة عند طلب المساعدة لتطوير هياكلها الأساسية في مجال الطيران المدني.
 - ٣) وضع استراتيجية شاملة للمنظمة للتصدي للطوارئ لمساعدة الدول في حالة الكوارث الطبيعية أو الفواجع الوطنية.

الأهداف الإستراتيجية	ترتبط ورقة العمل هذه بجميع الأهداف الاستراتيجية.
الآثار المالية:	لا يوجد.
المراجع:	Doc 9902, <i>Assembly Resolutions in Force</i> (as of 28 September 2007) A36-WP/48, A36-WP/49 Doc 9892, A36-EX (<i>Report and Minutes of the Executive Committee</i>)

١ - لمحة عامة

١-١ برنامج التعاون الفني للإيكوا أداة تشغيلية رئيسية لتعزيز أهداف بعثات التعاون الفني للمنظمة، بما في ذلك تعزيز قدرة البلدان النامية على تنفيذ القواعد والتوصيات الدولية الصادرة عن الإيكوا. ولم تكف الجمعية العمومية عن تأكيد أهميتها المستمرة في عدة قرارات، من بينها البيان الموحد بسياسات الإيكوا في مجال التعاون الفني (القرار ٣٦-١٧)، الذي ينص على أن برنامج التعاون الفني هو نشاط دائم للإيكوا يحظى بأولوية ويكمل دور البرنامج العادي في توفير الدعم للدول في سياق تنفيذ القواعد والتوصيات الدولية وخطط الملاحة الجوية وكذلك في تطوير هيكلها الأساسية في مجال إدارة الطيران المدني والموارد البشرية؛ ويشكل كذلك إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الإيكوا لمساعدة الدول على معالجة أوجه القصور التي تشوب السلامة والأمن المحدد بواسطة برامج الإيكوا للتدقيق.

٢-١ ويرمي هذا التقرير إلى إبراز نتائج أداء برنامج التعاون الفني في فترة الثلاث السنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٩ من المنظور المالي والمنظور التشغيلي غير القابل للقياس كميًا، وتقديم معلومات مستحدثة عن السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتعاون الفني من الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل. وفي حين يقدم التقرير لمحة عن الأنشطة المنفذة خلال هذه الفترة، يمكن إيجاد مزيد من التفاصيل التشغيلية، بما في ذلك ملخصات أهم المشروعات المنفذة، في التقارير السنوية للمجلس للسنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

٣-١ وتمثل التحدي الرئيسي بالنسبة لفترة الإبلاغ ٢٠٠٧-٢٠٠٩ في الحفاظ على مستوى التنفيذ المحرز في فترة الثلاث سنوات السابقة، نظرًا لأن إدارة التعاون الفني تحظى بتمويل ذاتي ومن ثم يجب أن تسترد جميع تكاليفها الإدارية، لتحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات، مع ضمان الحفاظ على الرسوم العامة المتعلقة بالمشروعات إلى أدنى حد. وبوجه خاص، واعتبارًا من ٢٠٠٨/١/١، ترك تطبيق سياسات منقحة لإقرار الرسوم الإدارية العامة من مشروعات التعاون الفني، وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أثرًا على الإقرار بإيرادات صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ نظام أغريسو لبرنامج تخطيط موارد المؤسسات شكّل منعطفًا هامًا للمنظمة ككل وإدارة التعاون الفني تحديًا، مع اعتماد منحنى تعليمي حاد للتكيف مع النظام الجديد، وبالتالي الحاجة إلى مزيد من الموظفين. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه، بعد توجيه صادر عن الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العمومية بشأن توزيع التكاليف بين ميزانيتي البرنامج العادي وصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية لإدارة التعاون الفني، تطلبت هذه الفترة أيضًا تكثيف الجهود نحو وضع سياسات استرداد التكاليف غير المباشرة فيما يتعلق بدعم الخدمات المقدمة إلى إدارة التعاون الفني من البرنامج العادي. وأخيرًا، أجرى مراجع الحسابات الخارجي في مارس ٢٠٠٩ تدقيقًا عن أداء إدارة التعاون الفني، وهو ما أسفر عن إصدار عدد من التوصيات الرامية إلى تحسين مستوى كفاءتها وفعاليتها على المستوى الإداري، التي وافق عليها المجلس والتي يتناولها الأمين العام عبر خطة عمل تنفذ تحت إشراف المجلس، مع ضمان اتخاذ إجراءات للمتابعة في الوقت المناسب.

٢- السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتعاون الفني

١-٢ أُسندت إلى برنامج التعاون الفني الأدوار التالية المتميزة وإن كانت تكميلية، تماشيا مع المادة ٤٤ ج (د) من اتفاقية الطيران المدني الدولي:

(أ) إن الدور التقليدي الذي يؤديه "التعاون الفني"، مستمد من ولاية الأمم المتحدة، لتقديم المساعدة إلى مشروعات الطيران المدني، لا سيما عندما تكون ضرورية لتوفير هياكل أساسية فعالة في مجال النقل الجوي و/أو التنمية الاقتصادية لإحدى الدول (الفقرة ٤ من منطوق القرار في المرفق (ب) بالقرار ٣٦-١٧). وتسترشد الإيكاو بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي ما برحت تشدد على ضرورة تنفيذ الأنشطة التشغيلية لفائدة البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها في مجال التنمية. وأكد المجلس من جديد هذه المبادئ الأساسية منذ إنشاء برنامج التعاون الفني.

(ب) الدور الذي تؤديه "المساعدة الفنية" الذي أسنדהا إياه الجمعية العمومية للإيكاو لمساعدة الدول على معالجة أوجه القصور التي تشوب مجال الطيران المدني (الفقرة ٤ من منطوق القرار في المرفق (ب) بالقرار ٣٦-١٧). إن الجمعية العمومية (الفقرة ١ من منطوق القرار في المرفق (أ) بالقرار ٣٦-١٧) "تسلم بأهمية برنامج التعاون الفني في التشجيع على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة" وتشير إلى أنه "بوسع الإيكاو أن تساعد الدول على تقديم طيرانها المدني والنهوض في الوقت ذاته بتحقيق الأهداف الاستراتيجية".

٢-٢ إن اتباع نهج متوازن لبرنامج التعاون الفني يحتاج على نحو أفضل لمعالجة سيادة الدول لتحديد أولوياتها الإنمائية ومسؤولية الإيكاو لتعزيز الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. غير أنه ونظرا لأن برنامج التعاون الفني تموله، بالكامل تقريبا، الدول التي تطلب المساعدة على أساس أولوياتها ومتطلباتها الوطنية، بينما يمكن أن توجد أوجه قصور في مجالات أخرى، هناك حاجة إلى تحقيق توازن بين الطلب المشروع لدولة ذات سيادة للحصول على مساعدة الإيكاو، من جهة، وتعزيز أولويات المنظمة وفقا لأهدافها الاستراتيجية، من جهة ثانية. بمعنى آخر، لا بد من تيسير التعاون الفني للاستجابة للمتطلبات المحددة للدول مع العمل في الوقت نفسه على حث الدول على تركيز أنشطتها التنفيذية على أولويات الإيكاو وقيام المنظمة بتوفير المساعدة الفنية لمعالجة أوجه القصور المحددة في إطار عمليات تدقيق الإيكاو للدول التي تفتقر للموارد المالية والفنية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي التفكير في وضع استراتيجية تشمل كل المنظمة للتصدي للطوارئ لتنسيق تصدي الإيكاو للكوارث الطبيعية والفواجع الوطنية في الدول، مع الأخذ بالاعتبار دور تقديم المساعدة من طرف إدارة التعاون الفني والمكاتب الإقليمية في المناطق المتضررة.

٣-٢ غير أنه، في هذا الصدد، من المهم أن نلاحظ أنه بينما تستفيد الأنشطة التشغيلية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة من التمويل (العادي) الرئيسي ومن الاشتراكات الطوعية من الجهات المانحة، المقدمة أساسا في شكل تعهدات سنوية، تسمح لهذه المنظمات بالاضطلاع بولاياتها الرئيسية، فإن الإيكاو لا تقدم التمويل لبرنامج التعاون الفني لديها، ونتيجة لذلك يجب تمويل مشروعات التعاون الفني من الموارد الخارجة عن الميزانية تحديدا. أما تراجع التمويل الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموجه لمشروعات الطيران المدني، الذي يقل الآن عن ١٪ من مجموع برنامج التعاون الفني للإيكاو، فدفع الإيكاو إلى العودة إلى تعبئة الموارد كمصدر من مصادر التمويل لمشروعاتها في مجال التعاون الفني.

٤-٢ وهناك إقرار بأنه، منذ الانسحاب الكامل تقريبا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تمويل مشروعات الطيران المدني في أواخر الثمانينات، لم تستطع إدارة التعاون الفني استقطاب أموال كثيرة من الدول المانحة، ومؤسسات التمويل والشركاء الإنمائيين الآخرين فيما يخص أنشطتها المتعلقة بالمساعدة، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى انتشار خيارات وآليات التمويل داخل المنظمة نفسها، بل وأيضا إلى المساعدة الثنائية المكثفة المقدمة من الدول المانحة والأطراف الثالثة الأخرى في مجال الطيران المدني. ومع ذلك، نجحت إدارة التعاون الفني في إذكاء التوعية وتعزيز الرغبة السياسية لدى

البلدان النامية فيما يخص الحاجة الى الاستثمار في أولوياتها الإنمائية في مجال الطيران المدني تحقيقاً للاستدامة، مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز تنفيذ القواعد والتوصيات الدولية ومعالجة أوجه القصور .

٥-٢ ونتيجة لذلك، وضعت إدارة التعاون الفني خلال العشرين سنة الماضية مجموعة مهمة من المشروعات ممولة من الحكومات أو مقدمي الخدمات في البلدان النامية، التي ساهمت كثيراً في تعزيز سلامة الطيران وتطوير الهياكل الأساسية في مجال الطيران المدني على المستوى العالمي، لا سيما في إقليم أمريكا اللاتينية. وبالرغم من ندرة الموارد المتاحة لبعض الأقاليم الأخرى، لا يزال يُحرز تقدم مستمر في هذا الصدد بفضل تركيز إدارة التعاون الفني من جديد على التعاون الإقليمي في أقاليم آسيا والمحيط الهادئ، وإفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط، كوسيلة لزيادة الكفاءات وجني ثمار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وإلى يومنا هذا، قدمت إدارة التعاون الفني المساعدة إلى ١٠٠ بلد، بواسطة تنفيذ متوسط ٣٠٠ مشروع في السنة، والتوزيع الميداني لنحو ٤٠٠٠ من الخبراء الدوليين والوطنيين على أساس سنوي.

٦-٢ وكما أشير إلى ذلك آنفاً، يمكن ملاحظة وجود تباين كبير بين حجم برنامج التعاون الفني المنفذ في أقاليم جغرافية شتى. وهكذا، هناك حاجة ملحة إلى تقليص هذه الفجوة من خلال زيادة تنفيذ البرنامج في أقاليم غير أقاليم الأمريكيتين حيث يعتبر عدد البرامج أقل في الوقت الراهن. أضف إلى ذلك أنه لا بد من تعزيز دور المساعدة الفنية للبرنامج بواسطة تعبئة الموارد دعماً لتنفيذ القواعد والتوصيات الدولية للإيكاو، خاصة في مجالي السلامة التشغيلية وأمن الطيران، بما في ذلك توصيات تدقيق البرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة والبرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران، والتصدي للكوارث الطبيعية والفواجع الوطنية . وفي إطار استراتيجية المنظمة لفترة الثلاث سنوات المقبلة، ستكتف الإيكاو الجهود للترويج بصورة منتظمة للاشتراكات الطوعية المقدمة إلى برنامج التعاون الفني في شكل منح واشتراكات عينية في إطار آلية تمويل تنفيذ أهداف الإيكاو، إلى جانب أشكال أخرى من ترتيبات التمويل، بما في ذلك قروض من المصارف الإنمائية والمصارف التجارية بالتعاون مع هيئات القطاع الخاص. ولهذا الغرض، أنشئ قسم جديد لتطوير وتمويل المشروعات في إدارة التعاون الفني للتركيز تحديداً على تعبئة الموارد من أجل تنفيذ المشروعات في البلدان النامية التي تفتقر للموارد المالية المطلوبة لتنفيذ الإجراءات التصحيحية. وسيجري تحديد الأولويات لتمويل المشروعات وفقاً للأهداف الاستراتيجية للمنظمة، مع إعطاء الأفضلية لهذه الأنشطة التي ستعزز الاعتماد المبكر والتنفيذ الفعال للقواعد القياسية للإيكاو، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاحتياجات الخاصة لإفريقيا في مجال النقل الجوي، ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وهكذا، تدعى الجمعية العمومية إلى إذكاء وعي الدول، وهيئات القطاع الخاص والجهات المانحة بشأن مزايا اللجوء إلى الإيكاو لتنفيذ المشروعات في مجال الطيران المدني.

٣- إعادة هيكلة إدارة التعاون الفني

١-٣ من أجل زيادة كفاءة وفعالية إدارة التعاون الفني، أجرى الأمين العام إعادة هيكلة رئيسية لهذه الإدارة، مع إدماج الأقسام الأربعة المعنية بالعمليات الميدانية الجغرافية المسؤولة عن تنفيذ المشروعات في "قسم العمليات الميدانية"؛ وحل وحدة الميزانية البرنامجية؛ التي كانت في السابق مسؤولة عن إعداد ورصد ميزانية صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية وميزانيات المشروعات وكذلك ترخيص الأموال، مع تحويل بعض مهامها إلى فرع المالية في البرنامج العادي؛ وإنشاء قسم جديد لتمويل وإعداد المشروعات من أجل إيجاد جميع مصادر التمويل لفائدة الدول التي تحتاج إلى مساعدة؛ وتوحيد مهام البرنامج العادي والمشتريات الميدانية في قسم واحد، وتحويل وحدة السفريات والوحدة المركزية لبرنامج تدريب إلى البرنامج العادي.

٢-٣ وتمشيا مع ولاية تعزيز المكاتب الإقليمية وبغرض تحسين مستوى رؤية الإيكاو وصورتها لدى الدول الأعضاء، تقرر أيضا زيادة إدراج أنشطة العمليات الميدانية لإدارة التعاون الفني في المكاتب الإقليمية، مع الاستفادة من نقاط القوة ومواطن الضعف لديها. ويشمل نطاق التعاون إعادة توزيع مهام إدارة المشاريع على المكاتب الإقليمية بواسطة نقل إدارة المشروعات الإقليمية، من قبيل مشروع برنامج التنمية التعاونية للسلامة التشغيلية واستمرار صلاحية الطائرات للطيران، والبرنامج التعاوني لأمن الطيران، ومشاريع الترتيبات التعاونية لمنع انتشار الأمراض السارية من خلال السفر الجوي، ومشروع التنمية التعاونية لخدمات الأرصاد الجوية ومشروعات أخرى مماثلة، ومشروعات أخرى تتعلق ببلدان محددة يمكن إدارتها بفعالية في الإقليم. وستسند مهمة هذه المشروعات إلى موظف إدارة التعاون الفني يعمل في كل مكتب من المكاتب الإقليمية، ويتبع مباشرة المدير الإقليمي ويتمويل من صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية لإدارة التعاون الفني.

٣-٣ وسيُنفذ المخطط التعاوني خلال فترة الثلاث سنوات المقبلة باتباع نهج تدريجي ينطلق من المكاتب الإقليمية في بانكوك وليما. وتُتخذ حاليا الإجراءات لضمان نقل المشروعات الإقليمية بنجاح، وذلك بمساعدة توسيع نظام أغريسو ليشمل المكاتب الإقليمية. وبالرغم من أن هذه التدابير ستقتضي تغييرات كبيرة وتكييفاً داخل الإيكاو وخارجها، يمكن التوقع بشكل معقول أنه خلال الثلاث سنوات المقبلة، سيحقق ذلك، لفائدة الدول المتعاقدة لدى الإيكاو، إنجازا أكثر فعالية وكفاءة للبرنامج. الجمعية العمومية قد ترغب في أن تطلب من الأمين العام إبلاغ جميع الدول بتفاصيل إعادة هيكلة خدمات التعاون الفني المقدمة من الإيكاو، وبوجه خاص، أي انعكاسات على الدول فيما يخص إجراءات التنسيق مع المنظمة عند طلب الحصول على المساعدة لتطوير هيكلها الأساسية في مجال الطيران المدني.

٤- استعراض إنجاز البرنامج

إنجاز البرنامج ككل

١-٤ وصل إنجاز برنامج التعاون الفني ككل (المنفذ) في فترة الثلاث سنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٩ إلى مبلغ ٤٦٠,٣ مليون دولار أمريكي. وتعكس المقارنة مع فترة الثلاث السنوات السابقة (٣٩٤,٢ مليون دولار أمريكي) في إطار الجدول رقم ١ وجود زيادة هامشية تبلغ ٦٦,١ مليون دولار أمريكي أي ما نسبته ١٧٪.

الجدول رقم ١ - إنجاز البرنامج ككل

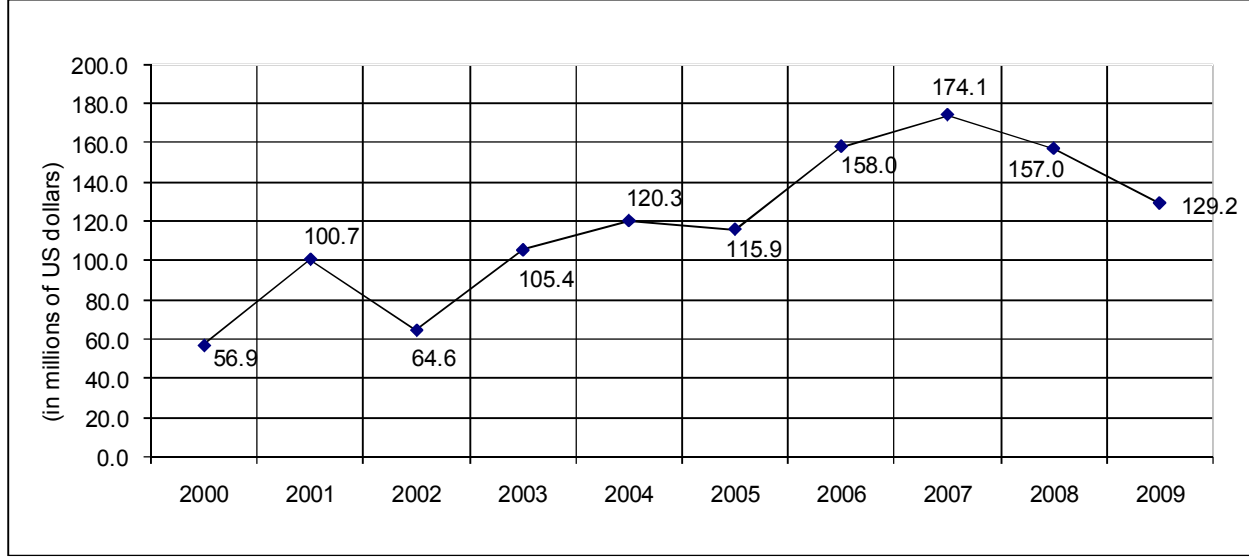
معدل الإنجاز	إنجاز البرنامج ككل (بالدولارات الأمريكية)
77%	120,297,864
79%	115,935,736
93%	157,996,819
75.8%	174,116,835
66.2%	156,974,837
65.6%	129,274,504

الاتجاه السنوي لإنجاز البرنامج

٢-٤ يعكس الرسم البياني رقم ١ اتجاه إنجاز البرنامج في فترة الثلاث السنوات الماضية، موضحا من جهة زيادة كبيرة في الإنجاز السنوي ثم، من جهة ثانية، التقلب العام للبرنامج، تحت تأثير عدة عوامل تخرج عن سيطرة مراقبة الإيكاو، لأن المشروعات تنفذ بناء على طلب من الدول، اعتمادا على إيداع الأموال في حينه وموافقة الحكومات على الأنشطة. وبين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٠، ظل إنجاز البرنامج يعرف استقرارا بمبلغ يصل في المتوسط إلى ٥٧ مليون دولار أمريكي، مع تسجيل زيادة سنوية في فترة الخمس سنوات اللاحقة، وهو ما زاد بمبلغ ١١٥,٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥. وبعد الطفرة التي دامت ثلاث سنوات من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨، حيث بلغ إنجاز البرنامج أعلى مستوى ١٧٤ مليون

دولار، وسُجل اتجاه تنازلي في فترة الثلاث سنوات الحالية، التي أغلقت ببرنامج تبلغ تكلفته ١٢٩,٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩.

الرسم البياني رقم ١ - الاتجاه السنوي لإنجاز البرنامج



مصادر التمويل

٣-٤ تبقى المصادر العامة للتمويل مشابهة لفترة الثلاث سنوات السابقة، مع التوزيع الرئيسي المقدم من الحكومات التي تمول مشاريعها الخاصة (٩٩٪). وبلغت اشتراكات الجهات المانحة ٢,٧ مليون دولار أمريكي (٥,٥٪) مقارنة مع مبلغ ٤,٦ مليون دولار أمريكي (١,٢٪) في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦، وظل التمويل الرئيسي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستقرا ويمثل أقل من ١٪ من مجموع البرنامج. ويقدم الجدول رقم ٢ ملخصا عن الاشتراكات الخارجية المقدمة من الجهات المانحة في إطار آلية تمويل تنفيذ أهداف الإيكادو.

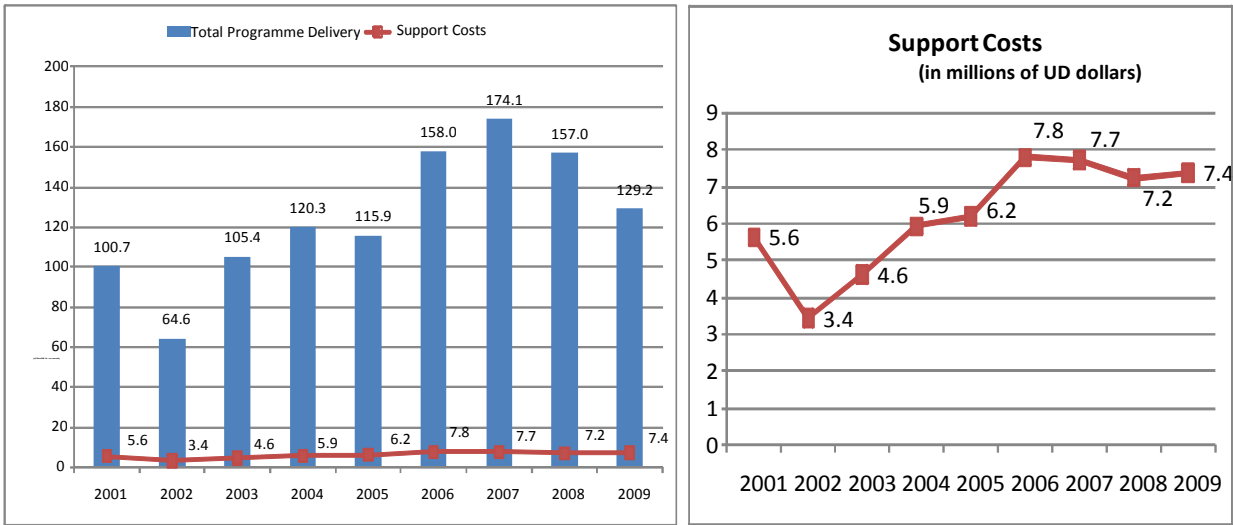
الجدول رقم ٢ - مصادر التمويل الخارجية للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩

المجموع الكلي	المجموع ٢٠٠٩-٢٠٠٧	المجموع ٢٠٠٦-٢٠٠٤	مصدر التمويل (بالدولارات الأمريكية)
285,500	0	285,500	مصرف التنمية الآسيوي
1,265,800	507,800	758,000	إيرباص
771,000	126,000	645,000	بوينغ
1,259,000	519,000	740,000	المفوضية الأوروبية
60,000	0	60,000	فرنسا
851,900	367,200	484,700	التسهيل المالي الدولي للسلامة الجوية
823,700	416,800	406,900	اسبانيا
1,151,720	1,151,720	0	الصندوق الائتماني للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة متعدد المانحين
634,600	342,500	292,100	وزارة النقل الكندية
1,306,900	380,000	926,900	البنك الدولي
8,410,120	3,811,020	4,599,100	المجموع

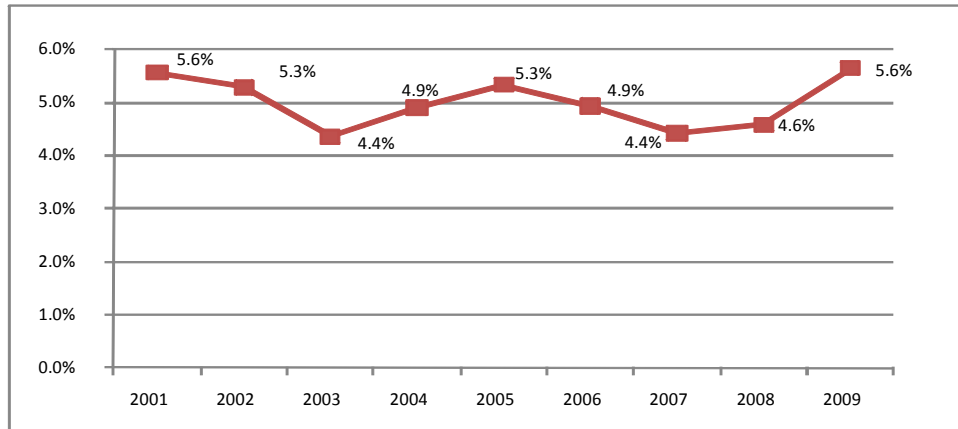
تكاليف الدعم

٤-٤ إن مجموع تكاليف الدعم المستردة لتسيير شؤون برنامج التعاون الفني مقارنة مع مجموع نفقات البرنامج بمبلغ ٤٦٠,٣ مليون دولار أمريكي للفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩ بلغ ٢,٢ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل نسبة متوسطة ٤,٨٪ للفترة، بالمقارنة مع ٥,٠٪ و ٥,١٪ في فترتي الثلاث سنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٦ و ٢٠٠١-٢٠٠٣، على التوالي. ولأغراض الشفافية، يشير الرسم البياني رقم ٢ إلى تكاليف الدعم المستردة خلال فترة الثلاث سنوات الماضية، مؤكداً الاتجاه التنازلي العام في متوسط نسبة تكاليف الدعم في فترة الثلاث سنوات الحالية بالرغم من التفاوت في حجم البرنامج. وهو ما يتوافق مع طلب الجمعية العمومية بالعمل قدر الإمكان على الحد من الرسوم العامة الإدارية (تكاليف الدعم) المتعلقة بالمشروعات (القرار ٣٦-١٧). وتتأثر التفاوتات السنوية في معدلات تكاليف الدعم المبينة في الرسم البياني رقم ٣ بالتوزيع الفعلي للإيرادات حسب مكون البرنامج، ما دامت مكونات المعدات والعقود من الباطن لديها معدلات تكاليف الدعم أدنى مقارنة مع مكونات الموظفين أو التدريب. وتسري تكاليف الدعم التي لا تتجاوز في العادة ١٠ في المائة على مشروعات الصندوق الاستئماني كمعدل ثابت، غير أنه قد تتفاوت حسب مكون المشروع في إطار اتفاقات الخدمات الإدارية، حسب تعقّد النشاط. وتتفاوت معدلات تكاليف الدعم بشأن خدمات المشتريات في مجال الطيران المدني وتتراجع بسبب زيادة حجم طلبات الشراء، من ٦٪ إلى ٣٪. وتتفاوت الدول بشأن هذه المعدلات وتوافق عليها وترد في فرادى الاتفاقات الموقع عليها مع الإيكادو.

الرسم البياني رقم ٢ - تكاليف الدعم المستردة في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٩



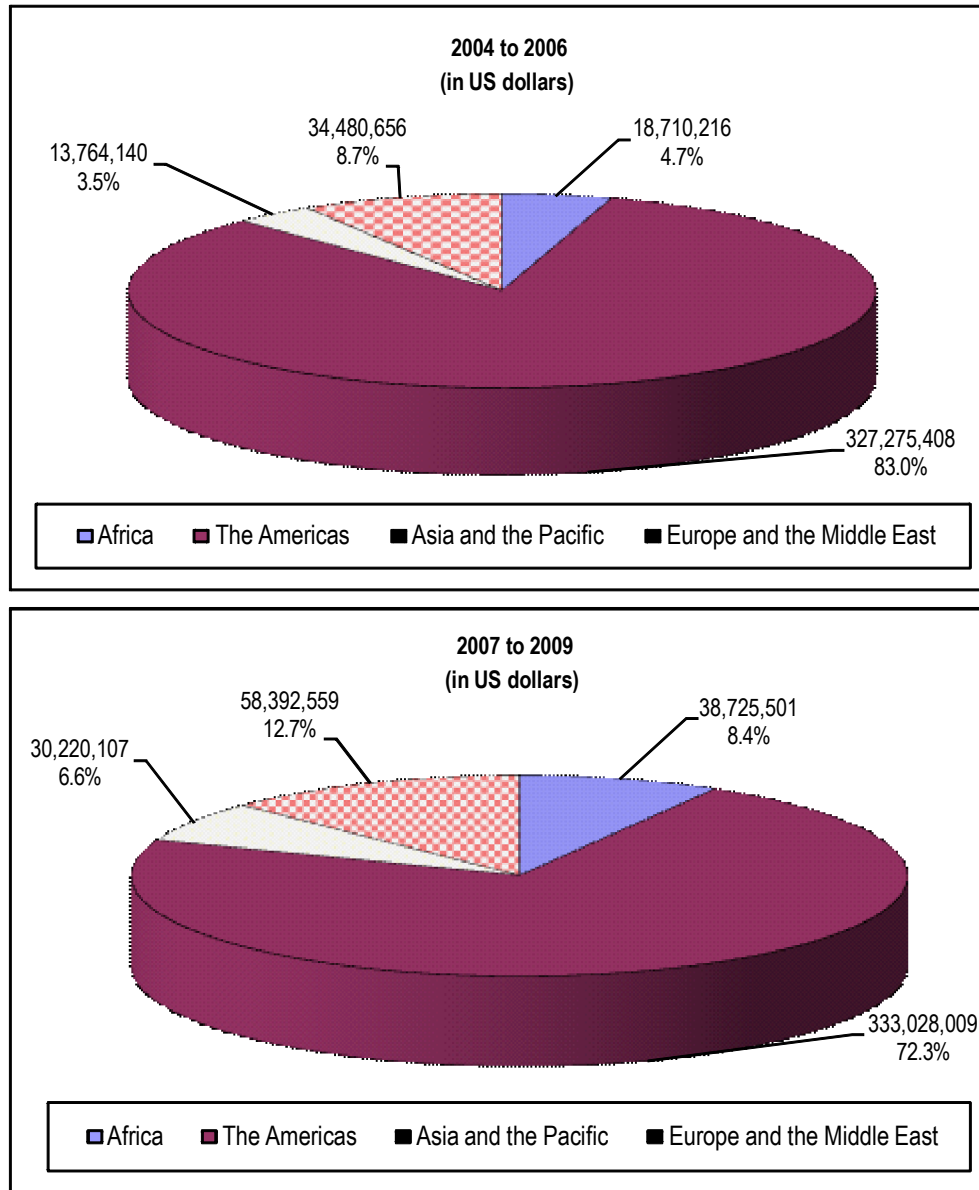
الرسم البياني رقم ٣ - المتوسط السنوي لمعدل تكاليف الدعم للفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٩



إنجاز البرنامج حسب الإقليم

٤-٥ يتضمن الرسم البياني رقم ٤ إنجاز برنامج التعاون الفني ككل حسب الإقليم الجغرافي. وحظي إقليم إفريقيا بنسبة ٨,٤٪ من مجموع البرنامج المنفذ في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، مقارنة مع نسبة ٤,٧٪ في فترة الثلاث سنوات السابقة، وشهد البرنامج نمواً بنسبة ١٠٦,٩٪. وشكل إقليم آسيا والمحيط الهادئ نسبة ٦,٦٪ من إنجاز البرنامج ككل بنسبة متوسطة تبلغ ٣,٥٪ للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، مسجلاً زيادة كبيرة في البرنامج بنسبة ١١٩,٥٪. وإذ شهد إقليم الأمريكيتين نمواً طفيفاً بنسبة ١,٨٪ خلال فترة الثلاث سنوات السابقة، فقد حظي باستمرار بالحيز الأكبر من إنجاز البرنامج بنسبة ٧٢,٣٪، مقارنة مع نسبة ٨٣,٠٪ في فترة الثلاث سنوات السابقة. وأخيراً، استأثر إقليم أوروبا والشرق الأوسط بنسبة ١٢,٧٪ من مجموع التنفيذ، مقارنة مع نسبة ٨,٧٪ في الفترة السابقة، مما يوضح حدوث زيادة طفيفة في البرنامج بنسبة ٦,٩٪. وتأثرت التفاوتات في نسبة التوزيع الجغرافي في الأساس بعدد ونوع الطلبات، وكذلك التمويل المتاح من الدول.

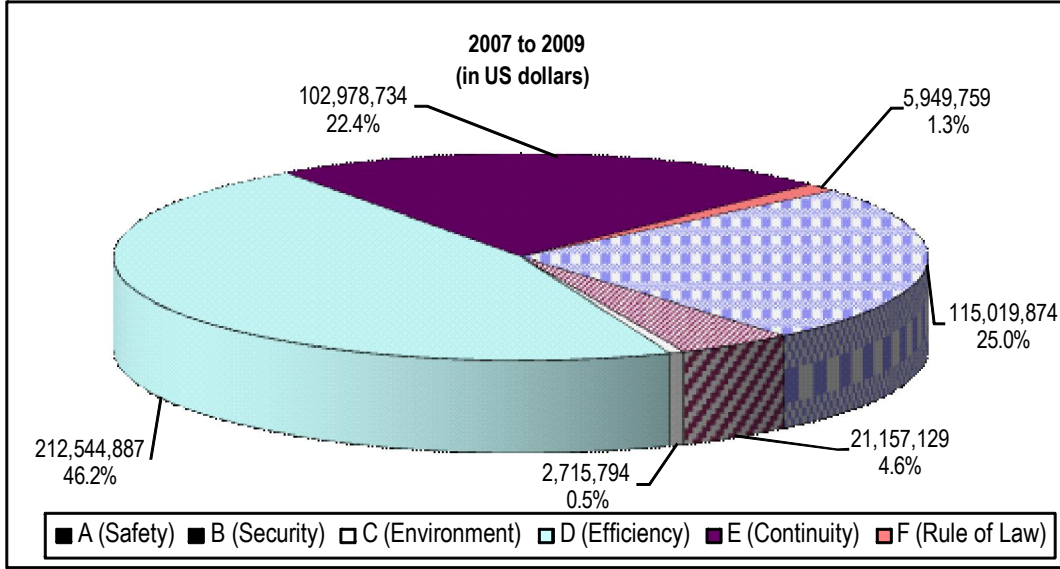
الرسم البياني رقم ٤ - إنجاز البرنامج حسب الإقليم



إنجاز البرنامج حسب الهدف الاستراتيجي

٦-٤ يتضمن الرسم البياني رقم ٥ توزيع برنامج التعاون الفني حسب الهدف الاستراتيجي، مما يعكس المساهمة العامة للمشروعات في تحقيق أهداف الإيكاو لفترة الثلاث سنوات.

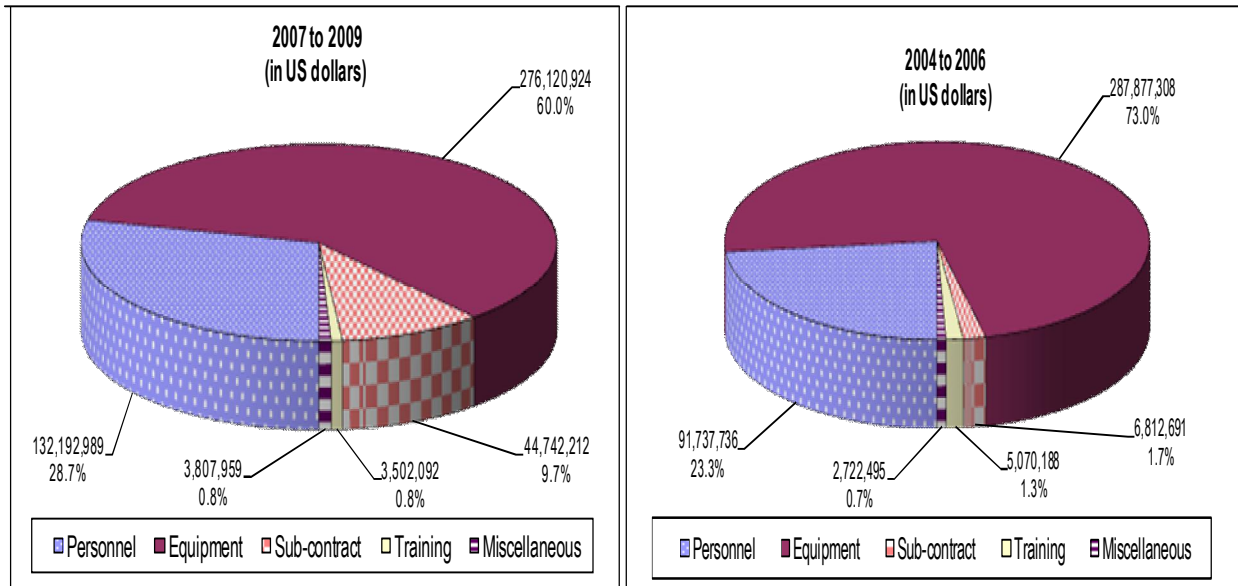
الرسم البياني رقم ٥ - إنجاز البرنامج حسب الهدف الاستراتيجي



إنجاز البرنامج حسب المكون

٧-٤ يتضمن الرسم البياني رقم ٦ التوزيع حسب مكون البرنامج. وتجدر الإشارة إلى أن مكون المشتريات، الذي يضم المعدات والعقود من الباطن، لا يزال يمثل أكبر حجم من النشاط بنسبة ٦١,٣٪، وهو ما يؤكد الاتجاه المسجل في فترة الثلاث سنوات الأخيرة.

الرسم البياني رقم ٦ - إنجاز البرنامج حسب المكون



إنجازات البرنامج حسب المكون

- ٨-٤ شملت أهم الإنجازات المنفذة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ما يلي:
- (أ) توزيع ١١٢٥ من الخبراء الميدانيين الدوليين، الذين أجروا بعثات استشارية أو عملوا كمدرسين أو كموظفين تنفيذيين؛ مقارنة مع ١٠٧٤ خبيراً في فترة الثلاث سنوات السابقة؛
- (ب) تعيين ٤٢٦٣ من الخبراء على المستوى الوطني لإدارات الطيران المدني، مقارنة مع ٣٢٨٨ خبيراً في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦؛
- (ج) تلقى ٦٣٨٥ مواطناً تدريباً داخل البلد، إلى جانب التدريب المقدم إلى ١١١٨ مواطناً في إطار عقود الشراء؛
- (د) تقديم ١٢٩٣ منحة في إطار برنامج الإيكاو للزمالات وبرنامج تدريب في البلدان النامية، مقارنة مع ١٦٠٨ منحة قدمت في فترة الثلاث سنوات السابقة؛
- (هـ) معدات وخدمات الطيران المدني المشتراة بمبلغ إجمالي ٣٢٠,٩ مليون دولار أمريكي، مقارنة مع مبلغ ٢٩٤,٧ مليون دولار أمريكي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

الجدول رقم ٣ - إنجازات البرنامج حسب المكون

٢٠٠٩-٢٠٠٧		٢٠٠٦-٢٠٠٤		
١٨٥١ عمل/شهور	1125	١٨٣٣ عمل/شهور	1074	الخبراء الميدانيين الدوليين
4263		3288		الخبراء الوطنيين
6385		N/A		المواطنون المدربون داخلياً
1118		N/A		المواطنون المدربون من جانب الموردين
1293		1608		منح الزمالات
US\$320.9 million		US\$294.7 million		المعدات والخدمات

- ٩-٤ ترد تفاصيل النتائج السنوية للأداء التشغيلي حسب المكون في التقارير السنوية للمجلس، بما في ذلك ملخص عن أهداف وإنجازات أهم مشروعات التعاون الفني المنفذة خلال هذه الفترة على أساس منفرد أو دون إقليمي أو إقليمي.

إنجازات البرنامج حسب مجالات المساعدة

- ١٠-٤ تشمل أهم إنجازات برنامج التعاون الفني حسب مجالات المساعدة الموجهة إلى الدول خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ما يلي:

(أ) السلامة

معالجة شواغل السلامة الكبيرة وأوجه القصور المحددة في إطار عمليات تدقيق البرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة بواسطة البرامج الإقليمية لبرنامج التنمية التعاونية للسلامة التشغيلية واستمرار صلاحية الطائرات للطيران والمشروعات الوطنية، لا سيما في مجالات إجازة العاملين، وعمليات الطيران وصلاحية الطائرات للطيران وبواسطة تحسين مستوى الهيكل التنظيمي وتزويد شعب مراقبة السلامة التابعة لسلطات الطيران المدني بطواقم؛ والمشاركة في بعثات الإشراف والتفتيش في مجال مراقبة السلامة التي تجربها الدول، للتعويض عن نقص القدرات المحلية وتقديم التدريب داخل البلد والتدريب أثناء العمل؛ وتطوير خطط رئيسية في مجال الطيران وخطط رئيسية مرتبطة بالنقل الجوي وقطاع السياحة؛ وتعزيز وتحديث سلطات الطيران المدني، وإنشاء سلطات مستقلة؛ وتعزيز نظم مراقبة البضائع الخطرة: إدارة برامج التدريب بمنح الزمالة في البلدان النامية وإدارة الخبراء الوطنيين.

(ب) الأمن

معالجة أوجه القصور المحددة في إطار عمليات تدقيق البرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران والنتائج الأخرى المرتبطة بأمن الطيران بواسطة البرامج الإقليمية للبرنامج التعاوني لأمن الطيران والمشروعات الوطنية، ووضع برامج وطنية للتدريب في مجال أمن الطيران، وتقديم دروس للمدربين والمفتشين التابعين لفريق خبراء أمن الطيران والتدريب في مجال مراقبة الجودة، وتقييم برامج الأمن لشركات النقل الجوي والبرامج الوطنية لمراقبة الجودة، واستعراض التشريعات والتنظيمات الخاصة بأمن الطيران ووضع نموذج لتنظيمات فريق خبراء أمن الطيران، وإنشاء أفرقة إقليمية لأمن الطيران.

(ج) البيئة

انجاز دراسات حول الأثر البيئي لمشاريع تطوير المطارات، بما في ذلك أعمال التقييم كجزء من دراسات الجدوى للمطارات الجديدة والمطارات التي يتم توسيعها، وأثر بناء المطارات على المناطق المجاورة، وتنفيذ الإجراءات اللازمة للامتثال لشروط حماية البيئة في مجالات أخرى متصلة بالطيران المدني، كمعالجة المياه والصرف الصحي للمطارات، واعتماد إجراءات وقيود تشغيلية للتخفيف بالشكل الأمثل من الضجيج، واستعراض برامج ادارة الحياة البرية.

(د) الكفاءة

شراء المعدات والخدمات الخاصة بتحديث المطارات، ونظم الملاحة الجوية والأرصاد على أساس وطني وإقليمي؛ وتقديم خدمات الملاحة الجوية وخدمات البحث والإنقاذ وإدارة شبكات الاتصالات الرقمية؛ ونقل المهام من المراقبة العسكرية إلى المراقبة المدنية بالنسبة للمطارات الدولية وسلطات الطيران المدني؛ والهندسة في مجال الطيران، وإعداد دراسات الجدوى والدراسات في مجال الطيران المرتبطة بتصميم المطارات وسلامة العمليات في المناطق المتاخمة لها بغرض ضمان الامتثال للقواعد والتوصيات الدولية الصادرة عن الايكاو؛ وإعادة إنشاء الناقلين الجويين على المستوى الوطني؛ وإعداد خطط رئيسية للمطارات، بما في ذلك توسيع أو تحديث تسهيلات وخدمات المطارات الدولية، وتحديث خدمات وتسهيلات الأرصاد الجوية وتحسين مستواها بواسطة وضع برنامج دون إقليمي.

(هـ) الاستمرارية

إن المساعدة الموجهة إلى الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، سواء بعد نزاع أو أي حدث آخر يمكن أن يسبب تحولا هاما في تقديم خدمات الطيران المدني، بما في ذلك إعادة تأهيل المطارات في المناطق الخارجة من صراع؛ وإعداد مواد إرشادية فنية، وتنظيم حلقات دراسية والتدريب أثناء العمل فيما يخص تخطيط التأهب للأوبئة، في مجال عمليات تقييم المطارات وفي مجال طب الطيران بواسطة الترتيبات التعاونية لمنع انتشار الأمراض السارية من خلال السفر الجوي؛ وتحديث نظم التدريب على الطيران المدني وتطبيق منهجية برنامج ترينبير.

(و) القانون

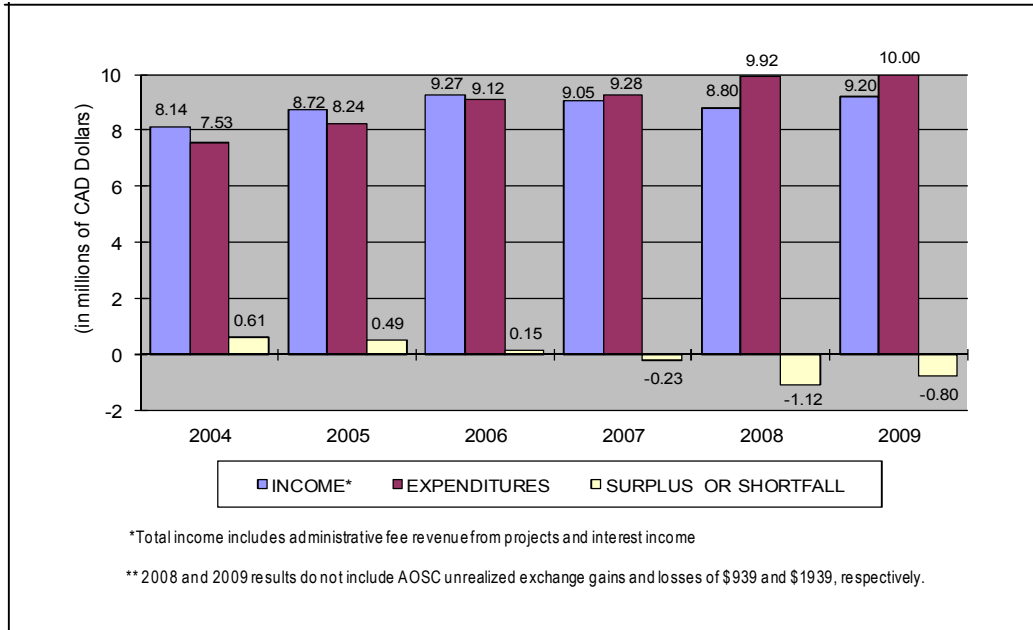
إسداء المشورة القانونية بشأن احترام الاتفاقيات والصكوك الدولية الأخرى المتصلة بالطيران المدني وتطوير ورفع مستوى الاطار التنظيمي للطيران المدني، بما في ذلك اعداد قوانين وسياسات وتنظيمات وإجراءات ومواد ارشادية للطيران المدني للامتثال لقواعد وتوصيات الايكاو، وإنشاء سلطات الطيران المدني، بما في ذلك مراجعة الأحكام القانونية ذات الصلة، وتطبيق قواعد وتنظيمات المراقبة الأمنية من طرف ادارات الطيران المدني.

٥- إيرادات ونفقات صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية^١

١-٥ يجري تسيير شؤون الرسوم الإدارية المفروضة على تنفيذ المشروعات على أساس مبدأ استرداد التكاليف بواسطة صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية، المستخدم لتحمل التكاليف الكاملة للإدارة، وتشغيل ودعم برنامج التعاون الفني. ويشمل ذلك النفقات ضمن إدارة التعاون الفني، بما في ذلك تكاليف الموظفين، ونفقات البرنامج العادي للخدمات المقدمة إلى إدارة التعاون الفني.

٢-٥ توضح نتائج العمليات أن صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية لم يسترد تكاليفه كاملة لفترة الثلاث سنوات، وتجاوزت النفقات الإيرادات بمبلغ ٠,٢ مليون دولار كندي في عام ٢٠٠٧، ومبلغ ١,١ مليون دولار كندي في عام ٢٠٠٨ ومبلغ ٠,٨ مليون دولار كندي في عام ٢٠٠٩. ووصلت المبالغ المتراكمة في صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية إلى ٢,٧ مليون دولار كندي^٢ في عام ٢٠٠٩.

الرسم البياني رقم ٧ - إيرادات ونفقات صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية



٣-٥ يشمل مجموع النفقات تكلفة ٢٣ وظيفة في عام ٢٠٠٧ و ٢٥ وظيفة في عام ٢٠٠٨ و ٢٥ وظيفة في عام ٢٠٠٩ في البرنامج العادي ممولة من صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية، وهو ما بلغ ٥,٦٥٨,٨٠٠ دولار كندي، مقارنة مع ١٧,٣ وظيفة في عام ٢٠٠٤ و ٢٠,٣ وظيفة في عام ٢٠٠٥ و ٢١,٣ وظيفة في عام ٢٠٠٦، بما مجموعه ٤,٣٨١,٥٠٠ دولار كندي، أي بزيادة بلغت ١,٢٧٧,٣٠٠ دولار كندي (٢٩,١٪) في فترة الثلاث سنوات. بالإضافة إلى ذلك، فإن التكاليف التي بلغت ١,٤٨٨,٧٠٠ دولار كندي تحملها صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩ بالنسبة للنبود المشتركة الأخرى، وتشمل عدة أمور من ضمنها رسوم التدقيق الخارجي، والتكاليف المشتركة للأمم المتحدة، وتأمين المباني، والمنافع الطبية بعد نهاية الخدمة، مقارنة مع مبلغ ١,٠٢٤,٤٠٠ دولار

^١ ترد البيانات المالية للإيكوا بالدولارات الكندية اعتباراً من عام ٢٠٠٨ وما بعده. ولإجراء مقارنة بين فترتي الثلاث سنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٩ و ٢٠٠٦-٢٠٠٤، أعيد بيان النتائج المالية لصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧ بالدولارات الكندية لأغراض هذا التقرير بمتوسط سعر صرف الأمم المتحدة لهذه السنوات.

^٢ إن الأرباح والخسائر غير المحققة من العملات بمبلغ ٩٣٩ دولار لعام ٢٠٠٨ ومبلغ ١٩٣٩ دولار لعام ٢٠٠٩، نتيجة تحويل صناديق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية من الدولار الأمريكي إلى الدولار الكندي بمعدل الأمم المتحدة في ٢٠٠٩/١٢/٣١، جرى خصمها من رصيد صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية، وذلك بأثر صافي يبلغ ١,٠ مليون دولار كندي.

كندي في السنوات السابقة. وبناء عليه، بلغ مجموع التكاليف التي تحملتها إدارة التعاون الفني مقابل الخدمات المقدمة من البرنامج العادي في فترة الثلاث سنوات ٧,١٤٧,٥٠٠ دولار كندي وزادت بنسبة ٣٢,٢٪، مقارنة مع المبلغ الإجمالي ٥,٤٠٥,٩٠٠ دولار كندي التي تحملتها إدارة التعاون الفني في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

٦- توزيع التكاليف بين ميزانية البرنامج العادي وصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية

١-٦ خلال الفترة التي قدم فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معظم التمويل لبرنامج التعاون الفني، ومع ارتفاع تكاليف الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نسبياً، استطاعت إدارة التعاون الفني أن تساعد على دعم البرنامج العادي من خلال تمويل عدد كبير من الوظائف خارج الإدارة. وفي عام ١٩٨٤، عندما بلغت الوظائف ذروتها، مولت إدارة التعاون الفني ٧٠ وظيفة في البرنامج العادي من أصل ٢٥٨ وظيفة ممولة من صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية. ونتيجة لتغيير السياسات التي أدت إلى تراجع تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشروعات الطيران المدني (وهو ما يمثل اليوم أقل من ٠,٥ في المائة من مجموع البرنامج)، تكبدت إدارة التعاون الفني عجزاً سنوياً من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٥، بلغ في المجموع ١٣,٥ مليون دولار.

٢-٦ ومع قيام الجمعية العمومية في عام ١٩٩٥ باعتماد سياسة جديدة بشأن التعاون الفني، اتخذت الإيكاد تدابير تدريجية لنقل بعض المهام إلى البرنامج العادي وبالتالي تحملت إدارة التعاون الفني بعض التكاليف. بالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء قيام دورات لاحقة للجمعية العمومية بإعادة تأكيد الإجراءات المتخذة نحو وضع سياسات جديدة، أيدت التوصية الصادرة عن المجلس التي تقضي بإدراج إدارة التعاون الفني في هيكل المنظمة وأن البرنامج العادي سيقدم الدعم المالي لبرنامج التعاون الفني في حدوث عجز، ونتيجة لذلك، فإن بعض تكاليف الموظفين التي تتحملها إدارة التعاون الفني وبعض التكاليف الأخرى مثل استئجار وصيانة المباني، والتسجيل والاتصالات، التي كان يتقاسمها البرنامج في السابق، جرى استيعابها بالكامل من قبل ميزانية البرنامج العادي. وقد أدت هذه التدابير المتخذة، إلى جانب إعادة تنظيم إدارة التعاون الفني، في نهاية المطاف إلى إزالة عجز البرنامج بالكامل.

٣-٦ وفي عام ٢٠٠٤، وبسبب ضغوط مالية في البرنامج العادي، أوقفت الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العمومية نقل الوظائف المتبقية وعددها ١٥ وظيفة ممولة من صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية، بناء على قرارات الجمعية العمومية ٣١-١٤ و ٣٢-٢١ و ٣٣-٢١، وأوصت الجمعية العمومية أيضاً بإحالة مسألة تقاسم التكاليف بين البرنامج العادي وبرنامج التعاون الفني إلى المجلس لينظر فيها.

٤-٦ وخلال فترة الثلاث سنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٩، عمل المجلس على وضع سياسات جديدة لاسترداد التكاليف للاعتراف بالتكاليف غير المباشرة التي تتكبدتها ميزانية البرنامج العادي في تقديم خدمات الدعم إلى إدارة التعاون الفني. ووافق المجلس على أنه ينبغي محاسبة التكاليف في صيغة دولارات، بدلاً من استخدام الوظائف التي تمثلها. ولذلك، ابتداء من عام ٢٠١٠، رُحلت إلى الميزانية العادية الوظائف البالغ عددها ٢٢ وظيفة التي كانت المبالغ التي تمثلها تدفع في السابق من صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية وأجري تحويل نقدي قدره ١,٧ مليون دولار كندي، يساوي القيمة التقديرية لهذه الوظائف، من صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية إلى الميزانية العادية. وسيُحدد حساب أدق لتكلفة تقديم خدمات الدعم عن سنة ٢٠١١ والسنوات اللاحقة على أساس الدراسات الاستقصائية لتوزيع الوقت الذي يقضيه في أنشطة المساعدة الفنية والتعاون مع جميع الموظفين الممولة وظائفهم من البرنامج العادي الذين قدموا الدعم أيضاً لإدارة التعاون الفني. وستوفر الدراسات الاستقصائية أيضاً المعلومات من أجل قرار قيد نظر المجلس بشأن ما إذا كان يتعين نقل خمس وظائف إدارية في إدارة التعاون الفني، تشمل وظيفتي المدير ونائب المدير، إلى ميزانية البرنامج العادي، وخصم وقتها بناء على ذلك.